الدولار يرتفع أمام الدينار الى 0.301

ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي امس الاثنين الى مستوى 0ر301 دينار في حين انخفض اليورو إلى 0ر361 دينار مقارنة بأسعار صرف يوم امس. وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الإلكتروني ان سعر صرف الجنيه الإسترليني انخفض إلى مستوى 0ر396 دينار كما انخفض الفرنك السويسري الى مستوى 0ر316 دينار وظل الين الياباني عند مستوى 0ر002 دينار دون تغيير.

وكان الدولار الامريكي قد تراجع إلى أدنى مستوياته في عامين ونصف مقابل سلة من العملات الرئيسية الأخرى يوم في تعاملات يوم الجمعة الماضي وسط تزايد الشكوك حول ما إذا كان المجلس الاحتياطي الفيدرالي الامريكي سيكون قادرا على رفع سعر الفائدة آخر هذا العام. وتراجع مؤشر الدولار الذي يقيس قوة العملة الأمريكية مقابل سلة من ست عملات رئيسية بنسبة 2ر0 في المئة ليتداول عند مستوى 31ر91 نقطة.

عينت «الوطني للاستثمار» لاكتتاب المواطنين

«هيئة الشراكة»: طرح أسهم «شمال الزور الأولى» في الربع الأول من 2018

أعلنت هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص الكويتية تعيينها شركة الوطني للاستثمار مديرا لعملية طرح 50 في المئة من إجمالي أسهم شركة شمال الزور الأولى على المواطنين والتي ستتم في الربع الأول من العام المقبل وبالسعر الإسمي للسهم.

وأضافت (هيئة الشراكة) في بيان صحافي امس الاثنين أنه من المقرر أن تتبع عملية الاكتتاب عملية إدراج الشركة في بورصة الكويت في الربع الأول من نفس العام بعد استكمال موافقات هيئة أسواق المال والجهات المعنية.

ونقل البيان عن مدير عام الهيئة مطلق الصانع قوله إن مشاريع الشراكة التي يتم إشراك المواطنين في ملكيتها والاستفادة من منافعها هي ذات دور حيوي وأهمية قصوى في تطوير البنية التحتية مما يساهم في تحويل دولة الكويت إلى مركز اقتصادي فعال في المنطقة.

وأوضح أن (شمال الزور الأولى) تعتبر مثالا نموذجيا لما يجب أن تكون عليه مشاريع الشراكة القادمة مضيفا أنها أنشأت محطة ذات تقنية عالية الجودة مع الالتزام الكامل بميزانية المشروع والجدول الزمني ودون أي تأخير أو تكاليف إضافية ووفقا لمعايير مهنية عالية الجودة.

وأضاف أنه "بعد تعيين شركة الوطني للاستثمار وتحالف شركات من القطاع الخاص المشارك نبدأ رسميا العد التنازلي لتوزيع أسهم أول مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص في تاريخ الكويت ولأول إدراج لشركة توليد طاقة في بورصة الكويت".

وأكد أن الشركة توظف المواطنين منذ بداياتها وأصبحت أحد عناصر الاقتصاد الوطني "وهذا بحد ذاته يعد تحقيقا لرؤية مشرعي قانون الشراكة وقانون رقم 39 لسنة 2010 وإنجازا لجميع القائمين على هذا المشروع منذ البداية".

وأشار إلى رغبة الحكومة الجدية في خلق فرص استثمارية كبيرة وحقيقية للمواطنين إضافة إلى تمكين القطاع الخاص من تولي زمام المبادرة لتنمية وتنويع الاقتصاد المحلي ودعمه بالبيئة المناسبة للازدهار والعمل على زيادة مساهمة الأنشطة غير النفطية.

من جهته قال الرئيس التنفيذي في (الوطني للاستثمار) فيصل الحمد إن شركة شمال الزور الأولى إضافة فريدة من نوعها إلى أي محفظة استثمارية وفرصة للمواطنين للاستثمار في البنية التحتية في الكويت.

وأضاف الحمد في تصريح مماثل أن هناك تحولا كبيرا في نهج الدولة تجاه مشاريع البنية التحتية الضخمة وتوجهها نحو إتاحة الفرصة للقطاع الخاص لتملك وتشغيل المشاريع والخدمات الضخمة وسعيها المستمر لتمكين القطاع الخاص من دعم الاقتصاد المحلي.

من جانبه قال الرئيس التنفيذي في شركة (شمال الزور الأولى) أندي بيفن إن الشركة بدأت بالفعل في تحقيق الأهداف التي يطمح إليها مشرعو قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص حيث خلقت الشركة فرص عمل للمواطنين الكويتيين منذ التأسيس وإلى الآن.

وأضاف بيفن في تصريح مماثل أن الشركة رفعت القدرة الإنتاجية للكهرباء والمياه في الدولة دون أي تأخير وأصبحت أحد عناصر الاقتصاد الوطني غير النفطي ودعمت عجلة الاقتصاد المحلي من خلال شراء العديد من المنتجات والخدمات التي تحتاجها من منتجين وموردين محليين.

يذكر أن شركة شمال الزور الأولى هي أول شركة تنشأ بموجب قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص المعروف بنظام ال (بي بي بي) وهي المالك والمشغل لمحطة الزور الشمالية الأولى وتعتبر أول محطة خاصة لتوليد الكهرباء وتحلية المياه في الكويت.

ويعد هذا الاكتتاب امتدادا لأحكام قوانين الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دولة الكويت الذي يوجب الدولة بتخصيص نسبة 50 في المئة من إجمالي ملكية المشاريع التي تطرحها الهيئة للمواطنين.

وتملك الحكومة الكويتية حاليا نسبة 10 في المئة من الشركة عبر الهيئة العامة للاستثمار الكويتية التي تمتلك حصة 5 في المئة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية التي تمتلك حصة 5 في المئة.

أما الحصة المتبقية البالغة 40 في المئة يمتلكها تحالف شركات من القطاع الخاص يتضمن كل من شركة (إنجي الفرنسية) وشركة (سوميتومو كوربوريشن) اليابانية وشركة عبدالله حمد الصقر وإخوانه.

وبدأت الشركة كامل عملياتها التشغيلية في نوفمبر 2016 بقدرة إنتاجية تعادل 10 في المئة من إجمالي القدرة الإنتاجية الحالية للطاقة في الكويت و20 في المئة من إجمالي القدرة الإنتاجية الحالية لتحلية المياه في البلاد.

مطلق الصانع (على اليسار) وفيصل الحمد (على اليمين)

للجلسة الثانية على التوالي بدعم موجات الشراء الانتقائي

ارتفاع القيمة النقدية في البورصة إلى 37 مليون دينار

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها امس الاثنين على ارتفاع للجلسة الثانية على التوالي بدعم واضح من موجات الشراء الانتقائي على الشركات الكبيرة التشغيلية والصغيرة ما انعكس على المؤشرات الرئيسية التي سكنت الخانات الخضراء.

وبدا من منوال التعاملات ارتفاع القيمة النقدية إلى 37 مليون دينار كويتي (نحو 9ر121 مليون دولار) وهو مستوى قياسي رغم عمليات جني الأرباح على كثير من الشركات القيادية ومن أهمها (أجيليتي) و(بيتك) و(زين) ما يشير إلى وجود تبادل أدوار بين كبريات الشركات وهو ما ترجمته محصلة الكمية التي كانت في مرمى التداولات والتي سجلت أرقاما قياسية أيضا.

ورغم اقتناص هذه الشريحة لجل مكاسب المؤشرات إلا أن هناك نوعية أخرى من الشركات كان لها نصيب من جرعة الشراء التي طاولت أيضا أسهم متوسطة الأسعار في قطاعات أخرى مثل الخدمات الاستهلاكية والعقارات وغيرهما مما شملتهم الحركة خلال ساعات الجلسة.

وكان لافتا من وتيرة الجلسة منذ الدقائق الأولى وحتى قرع جرس الإغلاق ارتفاع الضغوطات على الشركات التي شهدت ارتفاعات خلال جلسة مستهل الأسبوع أمس حيث استهدفت المحافظ المالية مستويات سعرية محددة لجني الأرباح.

جانب من تداولات البورصة

ومن المتوقع استمرار ذات المنهجية خلال الجلسات المتبقية من الأسبوع نحو الشركات المكونة لمؤشر (كويت 15) التي مازالت تحظى باهتمام كافة شرائح المتعاملين لاسيما في ظل بعض المحفزات الإيجابية المتوقعة لتأهل سوق الكويت للانضمام لمؤشر (فوتسي) للأسواق الناشئة. وتابع بعض المتعاملين اعلان (بورصة الكويت) عن ايقاف أسهم شركة (المال) عن التداول اعتبارا من يوم غد الثلاثاء إلى يوم الخميس لحين الإنتهاء من إجراءات تخفيض رأس المال إضافة إلى اتمام عملية بيع لشخص مطلع على أسهم شركة (دبي الأولى للتطوير العقاري) وأخرى على أسهم (أسمنت بورتلاند).

واهتم بعض المتعاملين بإفصاح عن تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة وأخرى غير مدرجة لصالح حساب إدارة التنفيذ بوزارة العدل إضافة إلى تعقيب بشأن تداول غير اعتيادي على أسهم (بنك الخليج) حيث أفاد أنه لا يمكن تحديد السبب الذي أدى إلى هذا النشاط.

كما اهتم هؤلاء أيضا بإفصاح من (بيت الاستثمار الخليجي) بخصوص معلومات جوهرية علاوة على اتمام صفقة ذات طبيعة خاصة للشركة القابضة المصرية الكويتية بعدد 250ر731ر18 سهم بقيمة اجمالية تبلغ نحو 2ر3 مليون دينار (نحو 4ر10 مليون دولار).

وتابع المتعاملون بعض المعلومات الشهرية عن صناديق (المثنى للمصارف الإسلامية الخليجية ومؤشر المثنى الإسلامي والأهلي الكويتي والأهلي الخليجي) إضافة إلى إعلان اجتماع مجلس إدارة (أرجان) يوم الخميس المقبل لمناقشة إصدار صكوك.

وكانت أسهم شركات (الامتياز) و(زين) و(أهلي متحد) و(عقارات ك) و(بيتك) الأكثر تداولا في حين كانت أسهم شركات (مدار) و(المعامل) و(عمار) و(أولى تكافل) و(أريد) الأكثر ارتفاعا. واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات في مقدمتها (افاق) و(مراكز) و(أجيال) و(اياس) و(المنتجعات) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 62 شركة وانخفاض أسهم 43 شركة في حين كانت هناك 25 شركة "ثابتة" من إجمالي 130 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 3ر33 مليون سهم تمت عبر 1985 صفقة نقدية بقيمة نحو 6ر17 مليون دينار (نحو 5ر75 مليون دولار).

وأنهى المؤشر السعري تعاملاته مرتفعا 9ر6 نقطة ليبلغ مستوى 03ر6927 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت نحو 3ر37 مليون دينار (نحو 9ر121 مليون دولار) من خلال 5ر185 مليون سهم تمت عبر 5390 صفقة نقدية.

تقدم 8 مراكز بموقعه ليحتل المرتبة 41 ضمن قائمة «غلوبل فاينانس»

«الوطني» الوحيد بين أكثر 50 بنكاً أماناً في العالم للمرة الثانية عشرة على التوالي

GLOBAL FINANCE

شعار جلوبل فاينانس

احتفظ بنك الكويت الوطني بموقعه على قائمة "غلوبل فاينانس" لأكثر 50 بنكاً أماناً في العالم لعام 2017 للمرة الثانية عشر على التوالي، وهو البنك الكويتي الوحيد على هذه القائمة.

ووفقاً للتصنيف الجديد، تقدم بنك الكويت الوطني 8 مراكز بموقعه ليحتل المرتبة 41 ضمن قائمة "غلوبل فاينانس" لأكثر البنوك أماناً في العالم لعام 2017 وفي المرتبة الثانية على مستوى منطقة الشرق الاوسط، ويأتي ذلك في تأكيد جديد على قوة البنك ونجاح سياسته المصرفية المتحفظة واستراتيجيته التحوطية في إدارة المخاطر وحرصه المتواصل على تقديم أرقى وأفضل الخدمات المصرفية لعملائه.

وقال الناشر ومدير التحرير في مجلة غلوبل فاينانس جوزيف دي جيارابوتو "يعكس تصنيف البنوك الأكثر أماناً لعام 2017 الآثار المستمرة لحالة عدم اليقين السياسي العالمي والتداعيات المتلاحقة للتغييرات الجذرية التي تطرأ على صعيد الدول وتأثيرها في المنطقة وعلى البنوك العالمية الكبيرة.

وأكد أن تصنيف جلوبل فاينانس يوفر للعملاء معياراً متسقاً يمكنهم من خلاله إجراء مقارنة بين استقرار البنوك وأمنها أينما كانت أعمالهم التجارية موزعة في العالم.

يذكر أن الكثير من المستثمرين والعملاء حول العالم ينظرون إلى الجدارة الائتمانية والتصنيفات طويلة الأجل للبنوك كمعيار أساسي ومقياس حقيقي لمستوى أمان البنوك التي يتعاملون معها".

وتعتبر هذه القائمة مرجعاً معترفاً به وموثوقاً عالمياً من حيث المعايير الموحدة والدقيقة التي تعتمدها "غلوبل فاينانس" في تقييمها والذي يقوم على التصنيفات الائتمانية طويلة الأجل للبنوك من قبل أكبر وكالات التصنيف العالمية موديز، فيتش وستاندرد آند بورز بالإضافة إلى إجمالي أصول أكبر 500 بنك في العالم.

ويحتفظ بنك الكويت الوطني بأعلى تصنيفات ائتمانية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا بإجماع كبرى مؤسسات التصنيف العالمية، وذلك بفضل متانة مؤشراته المالية وجودة أصوله المرتفعة ورسملته القوية وتوفر قاعدة تمويل مستقرة، وخبرة جهازه الإداري ووضوح رؤيته الاستراتيجية، فضلاً عن السمعة الممتازة التي يتميز بها.

هذا ويتمتع بنك الكويت الوطني بتواجده بشبكة محلية وعالمية تمتد عبر 4 قارات، كما يمتد التواجد العالمي للبنك في العديد من المراكز المالية العالمية في كل من نيويورك، وأوروبا، ودول مجلس التعاون الخليجي، والشرق الأوسط، وسنغافورة، إضافة إلى الصين (شنغهاي).

441.0 مليون دينار نسبة النمو السنوي للودائع

«بيتك»: ارتفاع الودائع على أساس سنوي 1.1 بالمئة إلى 41.6 مليار دينار

قال بيت التمويل الكويتي "بيتك" في تقرير عن تطور حجم الودائع لدى وحدات الجهاز المصرفي الكويتي خلال يونيو 2017 لقد بلغ النمو السنوي في يونيو لإجمالي الودائع في القطاع المصرفي الكويتي نحو 1.1%، إذ بلغت الودائع نحو 41.6 مليار دينار تزامنا مع ارتفاع النشاط الائتماني للبنوك بنحو 3.6% على اساس سنوي.

وقد جاء النمو السنوي للودائع الذي تجاوز 441.0 مليون دينار من ارتفاع جميع القطاعات الرئيسية للودائع، بإستثناء ودائع القطاع الخاص تراجعت بنسبة 0.2%، وودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية إنخفضت بنسبة 30.1%.

وعلى أساس المقارنة الشهرية، تراجعت الودائع بنحو 0.21% في يونيو مقارنة مع 41.6 مليار دينار في مايو 2017.

تراجعت حصة ودائع القطاع الخاص من إجمالي الودائع في يونيو الى نحو 83% مقارنة مع 84% في يونيو 2016، بينما ارتفعت حصة ودائع القطاع الحكومي من إجمالي الودائع الى نحو 16.8% في يونيو 2017 مقارنة مع 15.8% في يونيو 2016.

إجمالي ودائع القطاع الخاص:

وقد تراجعت ودائع القطاع الخاص في يونيو بنحو 0.2% أي نحو 59.7 مليون دينار على أساس سنوي، وصولا إلى 34.60 مليار دينار ، مقارنة مع 34.66 مليار دينار في يونيو 2016، في حين تراجعت بنسبة 0.5% عند المقارنة بشكل شهري مع 34.76 مليار دينار في مايو 2017.

وتتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية، وبلغت الودائع بالعملة المحلية نحو 32.14 مليار دينار، اي نحو 92.9% من إجمالي ودائع القطاع الخاص، مرتفعة عن حصتها من إجمالي ودائع القطاع الخاص البالغة نحو 89.9% في يونيو 2016. يشير توزيع الودائع بالعملة المحلية وفقاً لآجالها إلى أن الودائع لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، وقد بلغت حصتها في يونيو نحو 58.6% من ودائع العملة المحلية مقابل 58.4% في نفس الشهر من العام الماضي، تراجعت حصة الودائع تحت الطلب والتي تمثل نحو 26.27% في يونيو 2017 مقارنة مع 26.35% في يونيو 2016، بينما تراجعت بنحو طفيف الودائع الادخارية في يونيو 2017، حين بلغت نحو 15.2% من إجمالي ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية مقارنة مع 15.3% من اجمالي الودائع في العملة المحلية في نفس الشهر من العام الماضي.

النمو الشهري لودائع القطاع الخاص: تراجعت الودائع تحت الطلب إلى 8.4 مليار دينار في يونيو مقابل 8.8 مليار دينار في مايو، أي بنسبة تراجع شهري نحو 3.7% أي مايعادل 324.5 مليون دينار، وتراجعت ودائع الادخار إلى 4.87 مليار دينار بنسبة تراجع نحو 0.3% وبمقدار 14.7 مليون دينار عن 4.88 مليار دينار في مايو من نفس العام. بينما ارتفعت ودائع القطاع الخاص لأجل بنحو 1.0% وصولا إلى 18.8 مليار دينار في يونيو مقارنة مع 18.6 مليار دينار في مايو 2017.

وعلية بلغت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية 32.1 مليار دينار بتراجع شهري بلغت نسبتة 0.46% أي ماقيمتة نحو 148.7 مليون دينار.

رسم بياني 1

رسم بياني 2

يلعب دوراً محورياً في دعم قطاع الأعمال بحلول مصرفية مبتكرة

«وربة» يطلق بطاقة الإيداع النقدي للشركات

يدأب بنك وربة منذ مطلع العام الحالي على تزويد قطاع الخدمات المصرفية للشركات بحلول مصرفية مبتكرة وذلك تطبيقاً لبنود استراتيجيته الخمسية الجديدة الرامية الى دعم مسيرة البنك ليكون البنك الإسلامي المتصدر في قطاعي الخدمات المصرفية للشركات وكذلك الخدمات المصرفية للاستثمار. وبناء عليه، يحرص البنك على ابتكار وتصميم حلول وخدمات تواكب وتلبي متطلبات الشركات ومجتمع قطاع الأعمال، حيث أطلق البنك مؤخراً "بطاقة الإيداع النقدي" لعملائه من قطاع الشركات والتي تخولها من الإيداع النقدي في حساباتها لدى بنك وربة. وتجدر الإشارة الى أنه يحق لكل شركة الحصول على عدد خمس بطاقات للإيداع النقدي.

تعتبر بطاقة الايداع النقدي الحل الأنسب للشركات حيث ان من مميزاتها، أنه عند الايداع النقدي يحصل الشخص المودع على ايصال الكتروني بالمبلغ الذي تم ايداعه دون إمكانية الشخص من معرفة رصيد الحساب وذلك للاحتفاظ بسرية تلك المعلومات. وحول استخدامها، فان البطاقة لا تعمل إلا على أجهزة الصرف والايداع الآلي الخاصة لبنك وربة، ويمكن الحصول عليها عبر تحميل الطلب الخاص بها من صفحة الشركاتمن موقع بنك وربة الالكتروني www.warbabank.comأو عبر زيارة أحد أفرع بنك وربة، وتعبئة المعلومات اللازمة معتحديد عدد البطاقات المطلوب الحصول عليها وصور البطاقات المدنية للأشخاص المخولين بالاستخدام وعلى أن يتم توقيع الطلب من قبل الشخص المخول بالتوقيع نيابة عن الشركة.

وحول البطاقة الجديدة، تحدث باسل جاسم العبيد – رئيس مجموعة تمويل الشركات في بنك وربة– قائلاً: تعتبر بطاقة الايداع النقدي بمثابةالحل الأفضل لعملائنا من فئة الشركات إذتوفر عليها الوقت والجهد؛ فبواسطتها تستطيع الشركات إيداع النقودمباشرة في حساباتها عبر جهازالصراف الآلي من دون الحاجة الى انتظار المساعدة من موظفي البنك ودون الحاجة للتقيّد بساعات عمل البنك بحيث يستطيعون اللجوء إلى خدمة الإيداع النقدي على مدار الساعة طوال أيام الأسبوعوحتى خلال العطلات الرسمية.